



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

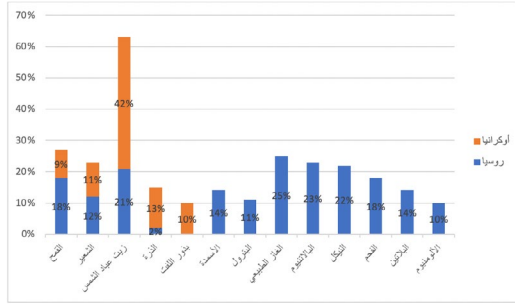


الأمن الغذائي العربي و صراع الموانئ في أوكرانيا : التداعيات وسبل المواجهة

من إعداد الدكتور عبد الرزاق غراف
باحث بمركز الخليج للأبحاث (المملكة العربية السعودية)

مقدمة:

من الصادرات العالمية من الحبوب قد بلغت خلال الفترة الممتدة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠ نحو ٩٪ للقمح (رابع أكبر مصدر للقمح في العالم) و١١٪ للشعير و١٣٪ للذرة في الوقت الذي تبلغ فيه حصة روسيا خلال نفس الفترة نحو ١٨٪ للقمح (أكبر مصدر للقمح في العالم) و١٢٪ للشعير و٣٪ للذرة، كما تسيطر كل من روسيا وأوكرانيا على ٥٣٪ من التجارة العالمية لدوار الشمس والذرة، في حين بلغ حجم التجارة الزراعية العالمية مع البلدين حوالي ١,٨ تريليون دولار (للمزيد راجع الشكل ٠١).



الشكل ٠١: نسبة صادرات روسيا وأوكرانيا الزراعية والطاقوية من الصادرات العالمية خلال فترة (٢٠١٩ - ٢٠٢١) (%)

Source: World Bank Group Analysis – March 2022

<https://blogs.worldbank.org/voices/developing-economies-must-act-now-dampen-shocks-ukraine-conflict?cid=ECR TT worldbank EN EXT>
<https://food-russia-ukraine/org.ourworldindata/>

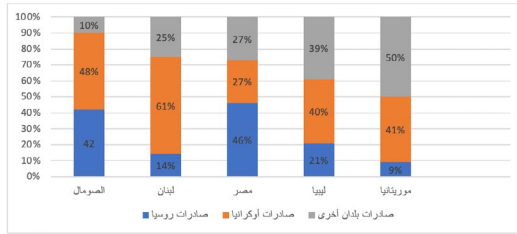
تعبر هذه الاحصائيات عن الموقع الاستراتيجي الحيوي الذي تشكله كل من روسيا وأوكرانيا في سوق الغذاء العالمي، كما أن هذه الأرقام كقيلة بتفسير مدى عواقب هذه الحرب والتي من المتوقع أن تكون الأشد والأخطر في التاريخ بالنظر لتداعياتها على ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية الرئيسية وكذا اضطراب حركة تجارة المحاصيل الزراعية في منطقة الصراع كنتيجة مباشرة لحرب الموانئ القائمة بين الأطراف المتصارعة، فضلا على مستقبل الزراعة الأوكرانية التي أصبح موقعها في السوق العالمية محل تساؤل في ظل تركيز معظم إنتاجها في المناطق الشرقية التي تتركز فيها المعارك، ومن جهة أخرى تبرز مدى أهمية المكاسب الاستراتيجية التي ستحققها روسيا من وراء هذا الملف والذي سيكون داعما من دواعم الموقع الاستراتيجي الأصلي لروسيا في السوق العالمية للحبوب ومعظم المنتجات الزراعية وبخاصة فيما تعلق بالقمح والذي يسعى الغرب الى التقليل من فاعليته.

منذ اندلاع الحرب الروسية في أوكرانيا كان واضحا موقع الموانئ وما يرتبط بها من سلاسل الإمداد لسوق الغذاء العالمي والذي بلغ في أهميته مصاف المحدد الحيوي في استراتيجيات أطراف الصراع القائم في أوكرانيا، لما لهذا المحدد من تداعيات مباشرة على أكثر الملفات ذات الصلة المباشرة بمخرجات هذا الصراع ألا وهو ملف «الأمن الغذائي العالمي» وبخاصة الأمن الغذائي لتلك الدول المعتمدة والمرتهنة بشكل مؤثر على إمدادات أوكرانيا من الحبوب على غرار عديد الدول العربية التي تعتبر وجهة لما يقارب ٤٠٪ من صادرات أوكرانيا من القمح خلال فترة ما قبل اندلاع الحرب، وتزداد أهمية «الموانئ» إذا علمنا أن ٩٥٪ من صادرات القمح الأوكرانية يتم تصديرها عبر خطوط النقل البحرية إنطلاقا من الموانئ الأوكرانية المطلة على البحر الأسود والتي من أهمها: (ميناء أوديسا - ميناء ميكولوف - ميناء Transin-vestservice - ميناء Pivdennyi - ميناء البحر الأسود)، وقد زادت الأهمية الاستراتيجية لهذه الموانئ بعد أن سيطرت روسيا على معظم الموانئ الأوكرانية على «بحر آزوف» مما حوّل معظم الصادرات الزراعية الأوكرانية الى موانئ البحر الأسود، وبخاصة تلك المتركزة في منطقة «أوديسا» التي تعتبر تاريخيا ممرا لصادرات روسيا القيصرية وبعدها الاتحاد السوفييتي من الحبوب نحو الأسواق الدولية، ما جعلها أحد ركائز الإمبراطورية الروسية التي بنى عليها «قيصرة روسيا» أحلامهم الإمبراطورية منذ عصر «بيتر العظيم» وبعده «كاثرين العظيمة» منتصف القرن الثامن عشر.

تعتبر أوكرانيا الى جانب روسيا أحد أكبر مصدري الحبوب في العالم وسلة غذاء الكثير من الدول (٢٥٪ من سلة الغذاء العالمية مصدرها روسيا وأوكرانيا)، فمن أهم سمات الأزمة الأوكرانية أنها صراع بين أحد أكبر قوتين زراعتين عالميا، كما تعتمد نحو ٥٠ دولة في العالم على استيراد ما لا يقل عن ٣٠٪ من احتياجاتها من القمح على روسيا وأوكرانيا في حين أن ٢٦ دولة من هاته الخمسين تستورد ما لا يقل عن ٥٠٪ من احتياجاتها من القمح من الدولتين، ما يجعل من تراجع حجم إمدادات الحبوب إلى هذه الدول أحد الأخطار المحدقة بأمنها الغذائي والتي تحمل في طياتها بوادر «أزمة غذائية عالمية» سيصاحبها مستويات عالية من التضخم وارتفاع الأسعار وصفها رئيس برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة «ديفيد بيزلي» بأنها «ستتجاوز أي شيء رأيناه منذ الحرب العالمية الثانية»، كما أشارت بيانات «منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة» (FAO) الى أن حصة أوكرانيا



فضلا على ذلك فإن نقص الامدادات العالمية من الحبوب إثر الحرب الروسية في أوكرانيا قد ساهم في ارتفاع مؤشر الأسعار ما ساهم بدوره في زيادة وتفاقم حدة الأزمة في هذه البلدان وشكّل عجزا في التسديد لدى بعض الدول العربية على غرار تونس ولبنان.



الشكل (٠٢): أكثر الدول العربية اعتمادا على صادرات أوكرانيا وروسيا من القمح لسنة ٢٠٢١

Source: food and Agriculture Organization of (FAO) the United Nations

ففي آخر تقاريرها الصادرة في ٠٣ فيفري ٢٠٢٣ أشارت منظمة الأغذية والزراعة «FAO» الى أن مؤشرات أسعار الغذاء (الحبوب، الزيوت النباتية، الألبان، اللحوم، السكر) خلال ٢٠٢٢ وبداية ٢٠٢٣ قد بلغ أعلى مستوياته بزيادة قدرها ١٤,٣% (١٤٣,٧ نقطة) عن سنة ٢٠٢١ (نقطة ١٢٥,٧)، رغم حالة الهدوء النسبي التي شهدتها هذا المؤشر نهاية ٢٠٢٢ وبداية

من الوهلة الأولى لبداية التدخل الروسي العسكري في أوكرانيا أدركت روسيا أن السيطرة على الممرات المائية في البحر الأسود وخطوط الملاحة من والى الموانئ الأوكرانية سيأتي لها الكثير من المزايا الاستراتيجية سواء الداخلية منها عبر إحكام الحصار البحري على أوكرانيا والضغط على اقتصادها من خلال التحكم في صادرات أوكرانيا من الحبوب، أو الإقليمية منها عبر السيطرة على معظم خطوط الملاحة في البحر الأسود المرتبطة بالإمدادات الغذائية العالمية الأوكرانية المصدر، أو الدولية عبر استخدام ورقة الموانئ وكل ما يرتبط بها من صادرات أوكرانيا من الحبوب وتداعيات ذلك على الأمن الغذائي العالمي كورقة مساومة في مواجهة العقوبات الغربية على الاقتصاد الروسي.

في المنطقة العربية تفاوت حجم تأثر الدول العربية بحرب الموانئ الجارية في إطار الأزمة الأوكرانية وما تحمله من تداعيات على «الأمن الغذائي» لهذه الدول، وذلك بتفاوت مستوى إرتهاق هذه الدول لصادرات الأطراف المباشرة في هذه الحرب، وإن كانت الدول المرتبهة لصادرات أوكرانيا كانت الأكثر تضررا من نظيرتها المرتبهة للصادرات الروسية (للمزيد راجع الشكل ٠٢)، إلا أن الثابت أن هذا المتغير شكّل أحد أهم التداعيات الجيو استراتيجية المباشرة للصراع الدائر رحاه في أوكرانيا على الدول العربية، ومرد ذلك الى ارتباط الأمن الغذائي لهذه الدول بأحد أهم مخرجات هذا الصراع وهو الانخفاض الحاد وبخاصة في صادرات أوكرانيا من الحبوب، حيث تبرز دول مثل اليمن والصومال والعراق ولبنان ومصر والأردن وتونس كأحد أكثر المتضررين من هذا الوضع،

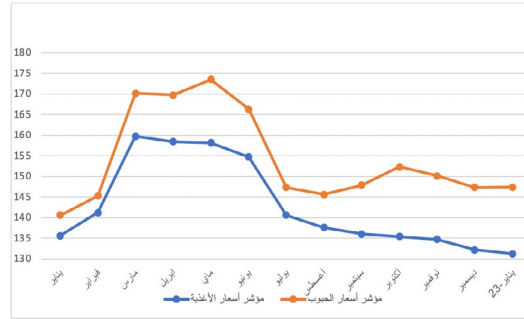
في ظل هذه المعطيات يبرز ملف «صراع الموانئ» كأحد أكثر الملفات الاستراتيجية حيوية «تأثيراً وتأثراً» في حرب روسيا في أوكرانيا، وهذا في ظل حجم التداعيات التي يواجهها الأمن الغذائي العالمي جزأً هذا الصراع، ورغم أن التركيز سيكون على صادرات أوكرانيا كونها المتضرر الأكبر خاصة وأن معظم هذه الصادرات قادمة من مناطق شرق أوكرانيا التي تعد أكثر المناطق سخونة في الحرب الدائرة إلا أن صادرات روسيا هي الأخرى ستتأثر وتؤثر في الدول المعتمدة عليها لأسباب مرتبطة أساساً بالتداعيات غير المباشرة للعقوبات الغربية على روسيا وارتفاع الأسعار العالمية للحبوب وارتفاع أسعار النقل ومعظم الخدمات اللوجستية فضلاً عن ارتفاع تكاليف الإنتاج في حد ذاتها وغيرها من أسباب، وهو ما لخصه تقرير لمنظمة الزراعة والأغذية التي ذكرت فيه جملة المخاطر المحدقة من وراء استمرار هذه الأزمة والتي وإن كان بعضها موجود قبل اندلاع الأزمة إلا أن الأخيرة ساهمت في تعميقه وهي: مخاطر الإنتاج الغذائي العالمي/ مخاطر الطاقة/ مخاطر التجارة الدولية/ المخاطر اللوجستية/ مخاطر تقلبات أسعار الغذاء/ مخاطر سعر الصرف والنمو الاقتصادي/ المخاطر الإنسانية الناجمة عن انعدام الأمن الغذائي، وهي مخاطر تزيد من إمكانية انجرار الأزمة نحو مجاعة تضرب عديد الدول خاصة تلك المتسمة بارتفاع معدلات الفقر، وتبرز في هذا الإطار الدول العربية كأحد أكثر المتضررين من وراء



٨٢٨ مليون جائع سنة ٢٠٢٢ بزيادة
١٥٠ مليون عن ٢٠٢٠ و مرشح
ارتفاع هذه النسبة عام ٢٠٢٣ إلى
١,٧ مليار نسمة



٢٠٢٣ حيث تراوح ما بين (١٣٦ نقطة) خلال شهر سبتمبر ٢٠٢٢ واستمر الانخفاض لغاية يناير ٢٠٢٣ عندما بلغ ادنى مستوى له منذ بداية الأزمة الأوكرانية بتسجيله لـ (١٣١,٢ نقطة)، بعد أن بلغ أشد ارتفاع له في مارس ٢٠٢٢ عندما سجل (١٥٩,٧ نقطة) (للمزيد راجع الشكل ٠٣).



الشكل (٠٣): مؤشرات أسعار المواد الغذائية الأساسية - أسعار الحبوب من يناير ٢٠٢٢ إلى فبراير ٢٠٢٣ (٢٠١٤-٢٠١٦-٢٠٢٣=١٠٠ نقطة)

Source: food and Agriculture Organization of the United Nations

<https://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesin-dex/en>

<https://www.fao.org>



تراجع صادرات أوكرانيا من الحبوب، نظرا لإعتماد الكثير من هذه الدول على هذه الصادرات في تحقيق أمنها الغذائي وإن كان بمستويات متفاوتة بين كل دولة عربية وأخرى، ومنه فإن هذه الدراسة تبنت الاشكالية الآتي مفادها:

ما مدى تأثير صراع الموانئ القائم في أوكرانيا على الأمن الغذائي في المنطقة العربية وبخاصة تلك الدول المتسمة بمحدودية مواردها المالية؟ وما مدى نجاعة وفاعلية الاستراتيجيات الرامية لتجاوز مخاطر هذه الأزمة؟ وما هي البدائل المقترحة آتيا ومستقبلا أمام الدول العربية في ظل غياب أفق الحل للصراع الدائر في أوكرانيا وإمكانية تحوله لحرب إستنزاف لأطراف الصراع؟ وما هو دور الجهود الإقليمية والدولية الرامية لحلحلة هذه الأزمة بما يُفضي للتقليل من تداعياتها السلبية على الأمن الغذائي العالمي عامة والعربي خاصة؟ وكيف يمكن للدول العربية تعزيز مسار أمنها الغذائي في ظل المخاطر التي عمّقتها الصراع في أوكرانيا؟

ونظرا لتعدد أوجه الظاهرة قيد الدراسة وتباين مستويات تحليلها فقد إرتأينا تقسيم هذه الدراسة وفق المنهجية الآتية:

المحور الأول: موقع الموانئ في القانون الدولي

المحور الثاني: صراع الموانئ في الحرب الروسية الأوكرانية
«رؤية إستراتيجية»

المحور الثالث: تداعيات صراع الموانئ في الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي للمنطقة العربية

المحور الرابع: دور الوساطة التركية والأممية لحل الأزمة

المحور الخامس: مستقبل أزمة الموانئ في ضوء تطورات الحرب الروسية الأوكرانية

المحور الأول: موقع الموانئ في القانون الدولي

لطالما أُعتبر القانون الدولي للبحار أحد أكثر تخصصات القانون الدولي إثارة للإهتمام سواء لدى دوائر صنع القرار السياسي والاقتصادي العالمي من دول ومنظمات دولية وإقليمية وشركات متعددة الجنسيات وغيرها من فواعل دولية وما فوق دولية، أو لدى الدوائر الأكاديمية والبحثية المختصة في هذا الشأن من مشرّعين وخبراء قانون ومراكز أبحاث وغيرهم، ومرد هذا الاهتمام بالأساس هو حجم وطبيعة النزاعات الدولية البحرية القائمة جراء تضارب الرؤى

في تفسير وتأويل هذه المنظومة القانونية الدولية بين أطراف هذه النزاعات والناجمة عن تغليب الدواعي البراغماتية لهذه الأطراف عما سواها، حيث يعتبر الصراع حول الموانئ وبخاصة ذات الثقل الاستراتيجي منها أحد الأسباب المباشرة لهذا الوضع، وذلك بالنظر لما يرتبط بها من تداعيات استراتيجية مؤثرة في خطوط الملاحة والنقل البحري.

فالنزاعات الدولية البحرية لا تقف عند مسائل ترسيم الحدود البحرية والجرف القاري والسيادة على المضائق وحرية الملاحة فيها وجلّ المواضيع التي لطالما كانت مصدرا للنزاعات بين الفواعل ذات العلاقة بهذا الشأن، بل تتعداه الى ما تعلق بخطوط الملاحة والقواعد القانونية المنظمة لحرية تنقل السفن في المياه الدولية أو حتى الإقليمية وما تنطوي عليه من ضوابط ومقتضيات وحقوق وواجبات.

في ضوء هذه المعطيات يبرز وضع الموانئ كأحد الملفات ذات الأهمية الاستراتيجية التي تفرض على المنظومة القانونية الدولية معالجتها في ظل المسؤولية الدولية التي تقع على عاتقها سواء في أوقات الحرب أو السلم، خاصة وأن الكثير من الخلافات والنزاعات البحرية الدولية كانت حسيلا للمخرجات المرتبطة بالصراع والتنافس الإقليمي والدولي على الموانئ، والذي كثيرا ما يؤثر بالغ التأثير في القضايا ذات العلاقة على

غرار خطوط الملاحة وتنقل السفن وبخاصة تلك المرتبطة بأبعاد استراتيجية خطيرة على غرار الأمن الغذائي العالمي وما يحمله من أخطار مهددة لحياة ملايين البشر، ولعل أن الصراع حول الموانئ القائم حاليا ضمن الحرب الروسية الأوكرانية وما يحمله من تداعيات على الأمن الغذائي العالمي إلا أكبر دليل على مدى خطورة هذا الموضوع.

وفي ضوء الصراع الدائر حاليا في أوكرانيا عاد موضوع الأبعاد والتداعيات القانونية للحصار الروسي للموانئ الأوكرانية خاصة وأن هذه الموانئ تعتبر رئة العالم التي يتنفس من خلالها جزء كبير من الأمن الغذائي العالمي، وزادت أهمية البعد القانوني لصراع الموانئ الحاصل بعد إصدار العديد من التقارير الغربية التي تتهم فيها روسيا بالضلوع في ارتكاب جرائم حرب ضد الإنسانية انطلاقا من أنها تحجب أحد ضروريات الحياة عن ملايين البشر حسب رؤية الأطراف التي يقف وراء هذه التقارير، كما زعمت هذه التقارير أن العديد من الدول والمنظمات الغربية قامت بتوثيق أدلة عن هذه الجرائم التي تعدّ بمثابة انتهاكات روسية للقانون الإنساني بل وللقوانين والأعراف السارية في النزاعات الدولية المسلحة (اتفاقيات جنيف في مادتها ٣٣ وفي مادتها ٥٤ من البروتوكول الإضافي -- وفي الفقرة ٠٢ من المادة ٠٨ من نظام روما الأساسي)، وتتمحور هذه الأدلة حسب الرواية الغربية حول ممارستين يحظرهما القانون الإنساني الدولي تقومك بهما روسيا وهما: «التجويع والنهب» في إشارة إلى اتهامات غربية سابقة لروسيا بسرقة الحبوب الأوكرانية، وهما الإتهامان اللذان تعاقب عليهما المحكمة الجنائية الدولية انطلاقا من الفقرة



كسبت روسيا هامشًا للمناورة في
الصراع عبر استخدامها للموانئ
كورقة مساومة في مواجهة
العقوبات الغربية



٠٣ من المادة ١٢ المتعلقة بالدول غير الأعضاء في المحكمة والتي من ضمنها كل من روسيا وأوكرانيا، يُذكر أن المحكمة الجنائية الدولية باشرت تحقيقات حول هذا الموضوع بعد أن قامت ٤١ دولة عضوا فيها بإحالة هذا الموضوع للمدعي العام للمحكمة، كما تُجدر الإشارة إلى أن روسيا تنفي هذه الاتهامات جملة وتفصيلا بل إن الرواية الروسية تقوم على أن الدول الغربية المساهمة في تسليح أوكرانيا وسن حزمات العقوبات الاقتصادية القاسية على روسيا هي المسؤولة عن هذا الوضع بما فيها المسؤولية القانونية، وللتذكير فإن القانون الجنائي لروسيا الاتحادية يعاقب في مادته ٣٦٥ كل الممارسات الهادفة للتجويع ومنع الغذاء.

المحور الثاني: صراع الموانئ في الحرب الروسية الأوكرانية «رؤية إستراتيجية»

منذ اندلاع الأزمة الأوكرانية سنة ٢٠١٤ لم تُخفي روسيا سعيها لحسم حربها البحرية مع أوكرانيا، بما يُفرض على فرض حصار بحري على أوكرانيا والسيطرة على خطوط الملاحة البحرية في شمال وغرب البحر الأسود، وقد تجلت هذه الرغبة الروسية الجامحة حينها في ضم شبه جزيرة القرم، لما لها من أهمية استراتيجية في مساعي موسكو للهيمنة على البحر الأسود، وبعد اندلاع حرب روسيا في أوكرانيا شهر فيفري ٢٠٢٢، إتضحت هذه النوايا أكثر بداية بتحويل «بحر آزوف» إلى بحر روسي خالص بعد سيطرة روسيا على المقاطعات الأوكرانية الشرقية المطلة على هذا البحر ثم إعلان ضمها لاحقا إلى الإتحاد الروسي، ثم بفرض حصار كامل على الموانئ الأوكرانية المطلة على البحر الأسود بالموازاة مع السيطرة الكلية على معظم الجزر الأوكرانية الموجودة في هذا البحر، وترمي روسيا من وراء ذلك لتحقيق جملة من المكاسب الاستراتيجية داخليا وإقليميا ودوليا.

داخليا، إحكام الحصار البحري على أوكرانيا سمح لروسيا بوقف أي سيناريو لتقديم إمدادات عسكرية غربية لأوكرانيا عبر البحر وغلق كل المنافذ البحرية الأوكرانية والموانئ شرقا على «بحر آزوف» وجنوبا على «البحر الأسود» والتي تمثل منافذ التواصل البحرية الوحيدة لأوكرانيا مع العالم، فضلا على ذلك ساهم هذا الوضع في ضغوط روسية شديدة على الاقتصاد الأوكراني المنهك جرّاء الحرب، وذلك من خلال التحكم في صادرات أوكرانيا من الحبوب ومجمل صادرات القطاع الزراعي الذي يعد أحد أكثر قطاعات الدخل القومي الأوكراني أهمية (٤٥٪) من صادرات أوكرانيا مرتبطة بقطاع الزراعة).

جاء **الموقف الروسي** على نحو معاكس حيث حذرت وزارة الخارجية الروسية من أن العقوبات الغربية التي وصفتها بأحادية الجانب ستتحول إلى ركود يصيب الاقتصاد العالمي في إشارة ضمنية إلى مسؤولية حزم العقوبات الغربية على الوضع الاقتصادي العالمي بما فيه أزمة الغذاء العالمية، ولم يكن خافيا على منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة «FAO» العواقب المحتملة لهذه الأزمة ولا عن تداعيات أي عقوبات غربية على قطاع الزراعة الروسي وهو ما دفعها نحو دعم جهود الوساطة التركية لحل الأزمة ولو مؤقتا من جهة، كما دفعها إلى العمل على التقليل من أثر العقوبات على روسيا إلى الحد الأدنى الذي يسمح بإعادة بعث سلسلة التوريد عبر ممرات مائية آمنة للصادرات الزراعية الأوكرانية وهو ما تجسّد من خلال «مبادرة البحر الأسود للغلال» التي جاءت للتخفيف من وطأة أزمة الغذاء العالمي عبر تأمين سلاسل التوريد من أوكرانيا ولو مؤقتا (تجدّد المبادرة كل أربعة أشهر).

تجدر الإشارة إلى أن هناك من الدول التي تُعتبر ضمنيا منحازة لروسيا كونها لم تُبدي معارضة للغزو الروسي لأوكرانيا وبقية في حالة حياد كالصين ومعظم دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وحتى وإن أبدت معارضة لذلك إلا أنها لم تتخذ خطوات فعلية لتكون جزءا من العقوبات الغربية على روسيا كتركيا التي ورغم معارضتها للغزو إلا أنها نأت بنفسها عن المشاركة في الضغوط والعقوبات الغربية على روسيا، إلا أن هذه الدول السالفة الذكر (الصين وتركيا وبعض الدول العربية) تعد من أهم زبائن أوكرانيا في الحبوب، ما جعل من الاستراتيجية الروسية القائمة على إحكام الحصار البحري على الموانئ الأوكرانية والهادفة لضرب الاقتصاد الأوكراني في أكثر قطاعاته حساسية، جعلها ترتدّ في جزء من مخرجاتها على أطراف تعتبر مبدئيا ضمن خانة «أصدقاء روسيا»، وقد لعب هذا المتغير دورا بارزا في التخفيف من تشدّد موسكو



إقليميا، عزّز هذا المعطى من قدرة روسيا على بسط نفوذها على معظم خطوط الملاحة في البحر الأسود وما يحمله ذلك من أبعاد استراتيجية بالغة الأهمية، وبخاصة فيما تعلق بالممرات البحرية المرتبطة بسلاسل الإمداد الأوكرانية لسوق الغذاء العالمي من الحبوب، والذي تُعتبر أوكرانيا أحد مصادره الرئيسية إلى جانب روسيا، ما يصب حتما في صالح تعزيز موقع روسيا الاستراتيجي في هذا السوق.

دوليا، كسبت روسيا هامشا معتبرا للمناورة في صراعها مع الغرب عبر استخدامها ورقة الموانئ وما يرتبط بها من خطوط إمداد صادرات أوكرانيا من الحبوب وتدابير تداعيات ذلك على الأمن الغذائي العالمي كورقة مساومة في مواجهة العقوبات الغربية على الاقتصاد الروسي، التي ورغم أنها لم تمس بقطاع الزراعة الروسي بشكل مباشر وهو ما دأبت بيانات وزارة الخزانة الأمريكية التأكيد عليه في محاولة لتبرئة **الموقف الأمريكي** من تداعيات هذه الأزمة، كونها تركزت أكثر على القطاع المالي والصناعة الدفاعية والطاقة وغيرها، إلا أنها أثّرت سلبا على قطاعات ذات صلة بقطاع الزراعة على غرار قطاع صناعة وتجديد الماكينات الزراعية، فضلا على تداعياتها على قطاع شركات النقل العالمية عبر البحار والتي زادت تخوفاتها حول إبرام عقود نقل من قطاع الزراعة الروسي بسبب احتمالية ارتدادات العقوبات الغربية عليها، وهذا ما إتضح فعلا خلال معظم جولات التفاوض والوساطات التي قامت بها عديد الأطراف للتخفيف من حدة هذه الأزمة، والتي سعت خلالها روسيا إلى ربط دعوات تسهيل تسليم شحنات الحبوب الأوكرانية بمدى تراجع الغرب عن تشديد العقوبات الاقتصادية عليها، وعلى نفس المنوال سار **موقف الإتحاد الأوروبي** والذي حاولت من خلاله الدول الأوروبية الكبرى الداعمة لأوكرانيا أن تنأى بنفسها عن هذه الأزمة، عبر تأكيدها المستمر بأن حزمات عقوباتها على روسيا لا تمس قطاع الزراعة الروسي وأن الإتحاد الأوروبي لا يتحمل أي مسؤولية عن تصاعد أزمة إنعدام الأمن الغذائي، انطلاقا من أن العقوبات الأوروبية لا تحظر استيراد ونقل السلع الزراعية الروسية أو الدفع مقابل الصادرات الروسية حسب الرواية الأوروبية، غير أنه وفي مقابل ذلك إشتطت الدول الأوروبية لضمان تفادي قطاع الزراعة الروسي لتدابير العقوبات الأوروبية عدم مشاركة الكيانات الخاضعة للعقوبات في أي نشاط زراعي أو ذات علاقة به، وهو ما ترك الباب مفتوحا أمام إمكانية تأثر القطاع الزراعي الروسي بالعقوبات الأوروبية في حال ما إذا رأى الإتحاد الأوروبي ضرورة لذلك أو في حالة تأويله، وفي ظل هذا التملص الغربي (**الأمريكي الأوروبي**) من أي مسؤولية له في أزمة إنعدام الغذاء العالمي



تبرز المنطقة العربية كأحد المناطق المتضررة من هذه الأزمة لأسباب في مجملها اعتماد دولها على الصادرات الغذائية الروسية والأوكرانية

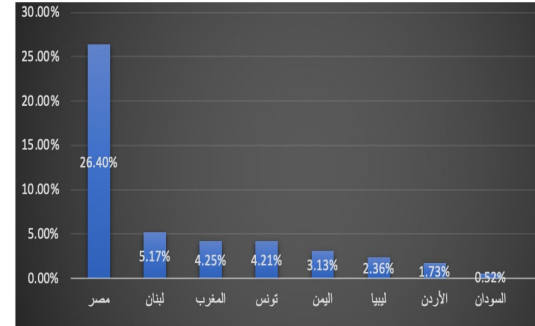


في هذا الملف ومرونتها في التوصل الى الاتفاقيات المبرمة لغاية الساعة والتي تمت بوساطة تركية وأممية.

المحور الثالث: تداعيات صراع الموانئ في الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي للمنطقة العربية

في الوقت الذي تبادلته فيه أطراف الصراع سواء منها المباشرة أو غير المباشرة المسؤولية عما آلت إليه أوضاع سوق الغذاء العالمي وتداعياتها على الأمن الغذائي لملايين البشر، تجنح كثير من الدول تحت وطأة أزمة الحبوب القائمة، والتي من ضمنها عديد الدول العربية التي تعتبر صادرات أوكرانيا من الحبوب وبخاصة القمح بنوعيه اللين والصلب أحد أكثر مصادر تحقيق أمنها الغذائي، ورغم أن إرتدادات الأزمة مسّت عديد الدول العربية إلا أن ذلك كان بشكل متفاوت بين كل دولة وأخرى، وهذا من منطلق ثلاثة محدّدات رئيسية:

الأول منها مرتبط بمدى التفاوت بين الدول العربية في الإرتهان لصادرات أوكرانيا من الحبوب من جهة، ومدى قدرتها على تنويع هذه المصادر في ضوء الظروف الحالية الناجمة عن وضع الاقتصاد العالمي في ظل الصراع الدائر في أوكرانيا من جهة ثانية، حيث تبرز دول عربية كلبنان ومصر والمغرب وتونس والصومال وليبيا وموريتانيا كأكثر الدول العربية إعتقاداً على أوكرانيا في تحقيق أمنها الغذائي (للمزيد راجع الشكل ٠٤)



الشكل (٠٤): حصص الدول العربية من إجمالي صادرات أوكرانيا من القمح لسنة ٢٠٢١ (الوحدة بـ %)

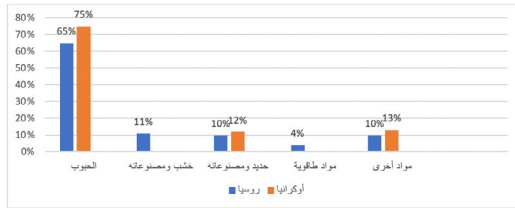
Source: Aljazeera Arabic

The Observatory of Economic Complexity (OEC)
(مرصد التعقيد الاقتصادي للتجارة الدولية)

أما المحدّد الثاني فمتعلق بمدى قدرة هذه الدول على سداد مستحقات وارداتها من الحبوب خاصة في ظل الظروف المالية



المحلي المصري من القمح خلال نفس الفترة حوالي ٩,٢ مليون طن، وتشكل صادرات كل من روسيا وأوكرانيا زهاء ٧٥٪ من الواردات المصرية من القمح (٢٧٪ من أوكرانيا وهو ما يعادل ٠٣ مليون طن، و٤٦٪ من روسيا)، وهي إحصائيات تجعل مصر بما تشكله من ثقل سكاني يبلغ حوالي (١٠٣ مليون نسمة) من أكثر الأطراف تأثراً بهذه الأزمة (للمزيد عن أهم واردات مصر من روسيا وأوكرانيا راجع الشكل ٠٥).



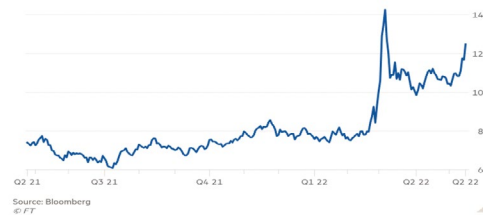
الشكل (٠٥): أهم المنتجات التي إستوردتها مصر من اجمالي وارداتها من روسيا، ومن أوكرانيا لسنة ٢٠٢١
Source: Trade map (خريطة التجارة الدولية)

<http://www.trademap.org>

وفي ظل اعتماد أكثر من ٧٠٪ من المصريين على دعم الدولة للخبز ستكون مصر أمام حتمية إيجاد الحلول اللازمة لمواجهة هذا الوضع، كان من بينها قرار الهيئة العامة للسلع التموينية إلغاء بعض مناقصات شراء القمح نظراً لقلّة العروض من جهة وارتفاع الأسعار من جهة أخرى، بالتوازي مع البحث عن مصادر بديلة لتأمين متطلبات مصر من الأمن الغذائي، فضلاً عن تبني بعض البرامج التنموية التي من شأنها تشجيع مستوى الإنتاج المحلي وتبني إجراءات لضبط الأسعار، ومن النتائج المباشرة لذلك ارتفاع الإنتاج المحلي للقمح سنة ٢٠٢٢/٢٠٢١ بـ ٣٠٠ ألف طن عن السنة السابقة لها، غير أن بعض الإجراءات الحكومية الموازية لهذه الرؤية على غرار رفع الضرائب وتقليص الدعم السلعي التي صاحبت العجز المزمّن للميزان التجاري وميزان المدفوعات والارتفاع الكبير للديون الخارجية (١٢٣,٥ مليار دولار) كلها عوامل ساهمت في انخفاض مستوى المعيشية والحدّ من الإيجابيات المنتظرة من وراء أي رؤية إصلاحية لدعم الأمن الغذائي المصري سواء منها المستعجلة كخطر تصدير المواد الغذائية الرئيسية، وتسقيف سعر الخبز، أو غير المستعجلة على غرار برامج استصلاح الأراضي الزراعية بحوالي (٢٠٠ ألف فدان) ومعظم الإجراءات الهادفة لزيادة الإنتاج المحلي بنسبة

التي تعيشها هذه الدول من جهة، والوضع الحالي للسوق العالمية والارتفاع الكبير في أسعار الحبوب من جهة أخرى حيث ارتفع سعر القمح بحوالي ١٠,٦٪ مقارنة بما كان عليه الوضع قبل اندلاع الحرب كما ارتفع سعر الذرة بنحو ١٢,٥٪ خلال نفس الفترة (للمزيد عن أسعار عقود القمح الآجلة راجع الشكل ٠٥)، ما شكّل دافعاً آخر نحو تأجيج الأزمة الأصلية المرتبطة بإنخفاض صادرات أوكرانيا من الحبوب، وتبرز تونس واليمن ولبنان كأكثر الدول تأثراً بهذا المحدد.

Wheat prices jump after India export ban
Chicago wheat (\$/bushel)



الشكل (٠٥): أسعار عقود القمح الآجلة في بورصة «شيكاغو» لغاية الثلث الثاني من ٢٠٢٢ (\$/ بوشل)

Source: Hudson Lockett and Nic Fildes, Wheat prices rise almost 6% as India export ban shakes markets, The Financial Times, May 16, 2022

<https://www.ft.com/content/226f3f09-33ff-40c8-b439-08a36c515aba>

وأما المحدّد الثالث مرتبط بمدى فاعلية ونجاعة السياسات والاستراتيجيات المتبعة للتقليل من تداعيات هذه الأزمة على الأمن الغذائي لهذه الدول.

وفي هذا الإطار سيتم الأخذ بعديد الدول العربية التي تأثرت كبير الأثر بالأزمة الأوكرانية وتداعياتها على الأمن الغذائي لهذه الدول:

مصر:

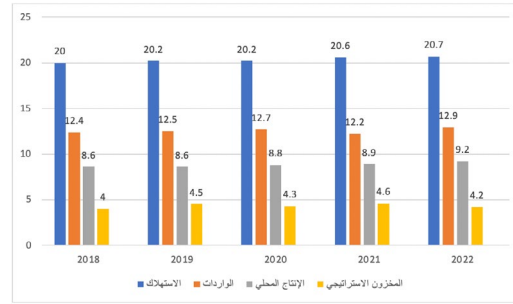
تعتبر أكبر مستوردي القمح في العالم حيث تستورد زهاء ١٠٪ من صادرات القمح العالمية (١٢,٩ مليون طن) في عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ بتكلفة قدرها ٣,٢ مليار دولار، في حين بلغ الناتج



ثلاثة سيناريوهات رئيسية لمستقبل
الأزمة واتفاق أطراف الصراع على
تسوية الوضع في أوكرانيا يبقى
بعيد المنال



١١٪ خلال السنة القادمة، في حين تعتبر سلة الغذاء المصرية المتنوعة نسبيا وكمية الاحتياطات الاستراتيجية من القمح من العوامل المساعدة على إمكانية التكيف مع الأزمة ولو مؤقتا (للمزيد عن قيمة الاستهلاك والإنتاج والواردات ومخزون مصر من القمح، راجع الشكل ٠٦).



الشكل (٠٦): استهلاك وواردات وإنتاج ومخزون مصر من القمح خلال الفترة الممتدة من «٢٠١٨ - ٢٠٢٢» (مليون طن)

Source: Reports International Grains Council

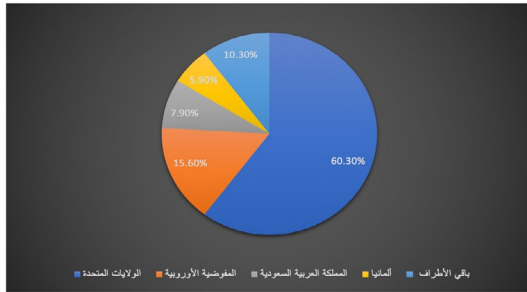
<https://www.igc-int>

لبنان:

يعتبر لبنان أحد أكثر الدول العربية تأثرا بتداعيات الأزمة الغذائية العالمية، بالإضافة الى أن الأزمة السياسية والاقتصادية كانت قد فاقمت من حدة الأزمة، إلا أن اعتماد لبنان على صادرات أوكرانيا من القمح بما يفوق ٦٠٪ خلال سنة ٢٠٢١ وقبلها بنسبة ٨٠٪ (حوالي ٦٠٠ ألف طن) خلال سنة ٢٠٢٠ تعدّ السبب الرئيسي من وراء ذلك، خاصة إذا كانت صادرات روسيا تغطي معظم ما تبقى من نسبة الواردات اللبنانية حيث بلغت ١٥٪ خلال سنة ٢٠٢١، وإذا أضفنا عامل الأزمة المالية الخانقة التي تمر بها لبنان فضلا عن الأزمة اللوجستية المرتبطة بالإفتقار الى مخازن الحبوب بعد أن دمر إنفجار ميناء بيروت أحد أهم مخازن الحبوب في البلاد، فإن المحصلة ستكون دخول الأمن الغذائي للبنان مرحلة حرجة للغاية، حالة جعلت الحكومة اللبنانية تتبنى عديد المسارات حيث وبالإضافة الى اللجوء الى الاستدانة وطلب مساعدات المؤسسات والهيئات الدولية المانحة كان من بينها نصف مليون طن تلقتها من تركيا في مارس ٢٠٢٢، تبنت الحكومة برنامجا يجعلها المشرف المباشر على توريد القمح بعد أن كان القطاع الخاص هو المسؤول، فضلا على دعم البنك المركزي اللبناني لأسعار الحبوب تجنبا للارتفاع المفرط لأسعارها داخليا رغم



فضلا عن اعتماد الأمن الغذائي اليمني بنسبة كبيرة على مساعدات المانحين مما جعله مرهونا في أحد أهم أبعاده بطوروف هاته الأطراف المانحة ومدى رغبتها في الاستمرار في ذلك وسط هذه الظروف الدولية المتقلّبة، وهي كلها عوامل ساهمت في ملامسة نسبة انعدام الأمن الغذائي في اليمن حدود ٦٥٪ بحسب التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي لسنة ٢٠٢٢ الصادر عن المنصة العالمية للتصنيف الدولي للبراءات (IPC)، هذه المعطيات جعلت اليمن أحد أكثر الدول العربية والآسيوية حاجة الى مساعدة المانحين الى جانب كل من لبنان وسوريا حسب آخر تقارير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (للمزيد عن أكبر المانحين الغذائيين لليمن راجع الشكل ٠٨).



الشكل (٠٨): خطة الاستجابة الإنسانية لليمن من طرف المانحين لسنة ٢٠٢٢ (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية)

Source: OCHA Services

<https://fts.unocha.org/appeals/1077/summary>

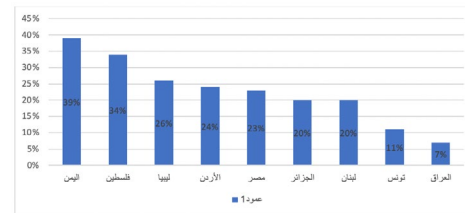
الإمكانات المالية المحدودة والتي كثيرا ما أثارت المخاوف حول قدرة الحكومة على دفع مستحقات واردات الدولة من الحبوب.

اليمن:

الوضع الأمني والسياسي المنفلت وتداعيات الحرب وجائحة (COVID-19) كلها عوامل جعلت اليمن يُعاني من أزمات غذائية مستمرة منذ سنوات عديدة، وقد عزّزت الأزمة الأكرانية من أزمة الأمن الغذائي هذه لمستويات تنذر بحدوث مجاعة لم تشهدها البشرية منذ عقود، كنتيجة لتراجع إمدادات المانحين وارتفاع الأسعار وتراجع الإنتاج المحلي والانخفاض الحاد في المخزون المحلي، وضع لخصه «ديفيد بيسلي» المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي في اليمن بقوله «كنا نظن أننا وصلنا للقاع لكن الحال يبدو أسوأ فالحرب سيكون لها تأثير مأساوي خاصة وأن نصف وارداتنا من الحبوب هي من أوكرانيا وروسيا»، تستورد اليمن ما يقارب ٤٥٪ (٠٤ مليون طن) من حاجياتها من القمح من أوكرانيا وروسيا بواقع ٢٥,٧٪ من روسيا و١٩,٦٪ من أوكرانيا، وهي نسبة كفيفة بأن تُحول الأزمة الغذائية الأولى الى حالة من إنعدام الأمن الغذائي الحاد، خاصة في ظل الارتفاع الهائل الذي تمثله نسبة الواردات الغذائية من إجمالي الواردات السلعية لليمن والتي تناهز ٤٠٪ في المرتبة الأولى عربيا وبها يساوي أربعة أضعاف المتوسط العالمي الذي يبلغ حوالي ١٠٪ وفق مؤشرات التنمية العالمية التابعة لبرنامج الغذاء العالمي (WFP) (للمزيد عن ترتيب الدول العربية في حجم الواردات الزراعية من مجمل وارداتها السلعية راجع الشكل ٠٧).

العراق:

يستورد العراق زهاء ٧٥٪ من إجمالي استهلاكه المحلي من المواد الغذائية في حين يُعطي إنتاجه المحلي حوالي ٢٥٪، تحتل الحبوب وبالذات القمح مكانة مهمة ضمن واردات العراق الزراعية، بحيث يستورد العراق زهاء ٦٥٪ من حاجياته من القمح في حين يُعطي الإنتاج المحلي ما يقارب ٣٥٪ من إجمالي الاستهلاك الداخلي، ووفق الاحصائيات العراقية فإن صادرات أوكرانيا تشكّل ١١٪ (٦٠٠ مليون دولار تقريبا) من إجمالي واردات العراق السلعية كئثال أكبر مورّد، ومع تصاعد أزمة الغذاء في العراق والمرتبطة بعديد العوامل الداخلية والخارجية كان آخرها تداعيات الأزمة الأوكرانية فقد لجأت الحكومة العراقية الى حزمة إجراءات للتقليل من تداعيات هذه الأزمة على الأمن الغذائي العراقي كان من بينها: محاولة



الشكل (٠٧): أعلى نسب الواردات الغذائية للدول العربية من إجمالي الواردات السلعية (%)

Source: World Development Indicators. Shares refer to 2020 or latest available

<file:///C:/Users/LENOVO/Downloads/WFP-0000138268.pdf>



دعم قطاع الزراعة والرفع من قيمة العقود الحكومية مع المنتجين المحليين وإعطاء الأولوية التفضيلية للمنتج المحلي



مليون طن) ورغم حالة المغرب المستقرة نسبيا إلا أن إتمادها على أوكرانيا كأحد مصادر تحصيلها لأمنها الغذائي (٤,٢٥٪ من صادرات أوكرانيا من القمح موجهة للمغرب بما يوازي ١٩,٥٪ من حاجته) تجعلها أمام حتمية التأثير النسبي، في حين تعتبر تونس أحد أكثر الأطراف تأثرا بسبب استيفائها لكل شروط التأثير بالأزمة، بداية من كونها وجهة لـ ٤,٢١٪ من صادرات القمح الأوكرانية ما يشكل قرابة ٤٨٪ من واردات تونس من القمح، وما زاد من حدة الأزمة في تونس هي الأوضاع المالية والعجز الكبير في الميزان التجاري وميزان المدفوعات ما ساهم في العجز عن دفع المستحقات المالية اللازمة قبل تفريغ الشحنات، حيث وصل الأمر لحد توقف سفن شحن الحبوب في وسط البحر في الثلث الأول والثاني من سنة ٢٠٢٢ حتى تُوفر الحكومة التونسية المقابل المالي، وهو ما شكّل عبئا ماليا إضافيا على تونس، ولا يختلف الأمر كثيرا عن موريتانيا التي تعتمد على ٤١٪ من وارداتها من القمح على أوكرانيا وفي ظل محدودية الموارد المالية للسلطات في موريتانيا ستؤثر هذه المعطيات في الأمن الغذائي لموريتانيا، أما ليبيا فرغم الوضعية المالية المريحة نسبيا غير أن غياب الاستقرار السياسي وضعف السلطة المركزية وحالة الانقسام السياسي السائدة، كانت قد ضاعفت من وقع الأزمة من زاويتين: الأولى حالة الاحتكار والمضاربة السائدة في السوق الداخلية والتي ساهمت في ارتفاع أسعار الحبوب بأكثر من ٣٠٪ عبر الرغم من كل التطمينات التي قدمتها الجهات الحكومية والتي تفيد بكفاية الاحتياطات الاستراتيجية من القمح إلى ما يزيد عن نصف سنة، وهو ما دفع بالوزارة المسؤولة على القطاع إلى الرفع

تنويع مصادر واردات القمح العراقي حيث تم تخصيص غلاف مالي قُدّر بـ ١٠٠ مليون دولار لتوفير بدائل للقمح الأوكراني وبرزت استاليا كأحد هذه البدائل الهادفة لتعزيز المخزون الاستراتيجي العراقي من القمح - إلغاء إجراءات سابقة كانت تحدّ من استيراد مواد غذائية معينة - إلغاء الرسوم الجمركية على عديد المواد الغذائية الرئيسية كمحاولة لتجنب التضخم وارتفاع الاسعار - إقرار منح غلاء المعيشة لفئات معينة من المجتمع العراقي، ومما ساعد على تبني هذه الإجراءات هو زيادة الإيرادات النفطية بسبب ارتفاع الأسعار والطلب العالمي على الطاقة.

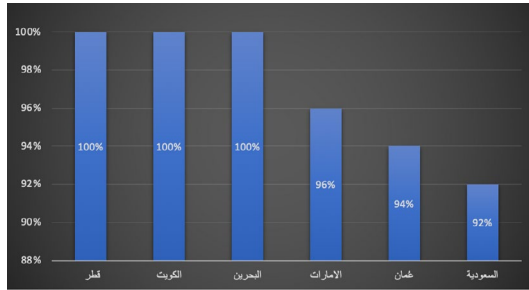
ورغم هذه الإجراءات فالملاحظ أن تردّي الأمن الغذائي العراقي يعود لأسباب متراكمة منذ عقود وهو ليس وليد اللحظة، إنما المستجدّ هو تفاقم هذه الأزمة بحكم تداعيات الحرب الروسية في أوكرانيا على الأمن الغذائي العالمي.

دول المغرب العربي:

تختلف الدول المغاربية نسبيا في مدى التأثير من تداعيات هذه الأزمة، ففي الوقت الذي تبدو فيه الجزائر ورغم أنها من أكثر الدول استيرادا للقمح (الثانية عربيا وإفريقيا والخامسة عالميا) بما يساوي ٣,٣٪ من صادرات القمح العالمية لتغطية الاستهلاك الداخلي الذي يقارب (١٠,٨ مليون طن)، إلا أنها أقل الدول المغاربية تضررا على الأقل من ناحية تأمين الإمدادات وما يرتبط بها من تداعيات مباشرة (*)، وذلك لعديد الأسباب منها أن الجزائر تقع خارج قائمة زبائن صادرات أوكرانيا من القمح، كما أن الإنتاج المحلي من القمح شهد نموا ملحوظا في السنوات الأخيرة فضلا على الوضعية المالية المريحة للجزائر كنتيجة للارتفاع النسبي في أسعار الطاقة العالمية والذي يعتبر هو الآخر من مخرجات الصراع القائم في أوكرانيا، تليها المغرب التي تستورد ٢٪ من صادرات القمح العالمية لتغطية الاستهلاك الداخلي الذي يناهز (١٠,٨

١) في آخر تقارير الأمن الغذائي لسنة ٢٠٢٢ الصادرة عن مؤسسة (deep knowledge analytics) والقائم على ثلاثة ركائز (إمكانية الوصول إلى الغذاء - مخاطر الأزمة - مرونة الاقتصاد) في ١٧١ دولة، احتلت الجزائر المرتبة الخامسة عربيا و٤٣ عالميا بعد كل من الامارات (الأولى عربيا و٢٦ عالميا) وقطر (الثانية عربيا و٢٩ عالميا) والبحرين (الثالثة عربيا و٣٠ عالميا) وعمان (الرابعة عربيا و٤١ عالميا)، في حين جاءت المملكة العربية السعودية (السادسة عربيا و٤٤ عالميا) تليها الكويت (السابعة عربيا و٤٧ عالميا).

راجع الشكل رقم ١٠)، غير أن قدرة دول الخليج على استيعاب ارتفاع مستوى التكاليف بالنظر لإمكانياتها المالية، ما يساهم حتما في التقليل من حجم الآثار السلبية لهذه الأزمة ويجعلها حبيسة التكلفة الزائدة دون المساس بالأمن الغذائي لدول الخليج.



الشكل (١٠): ترتيب الدول الخليجية من حيث درجة الاعتماد على الواردات الخارجية لتلبية متطلبات الاستهلاك الداخلي من الحبوب لسنة ٢٠٢٠

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO ٢٠٢٠)

<https://www.fao.org/3/ca8778ar/ca8778ar.pdf>

المحور الرابع: دور الوساطة التركية والأممية لحل الأزمة

منذ اندلاع الصراع في أوكرانيا سعت تركيا الى لعب دور الوسيط بالنظر لعلاقاتها الجيدة مع كل من روسيا وأوكرانيا، ومن ضمن ما تم الوساطة حوله وبرعاية الأمم المتحدة ملف صادرات الحبوب الأوكرانية، ففي أواخر شهر يوليو الماضي وبعد أربعة أشهر من المفاوضات أفرزت جهود الوساطة الى توقيع «إتفاق إسطنبول» أو ما عُرف بـ «مبادرة البحر الأسود للحبوب»، رغم حالة الشك والريبة التي أبدتها طرفي الصراع المباشرين في ظل تباين مطالبهما حيث كان الروس يطالبون بضرورة إزالة الألغام الحربية لتأمين الموانئ في حين كان الأوكرانيون يخشون من أن تستغل روسيا ذلك في الهجوم على هذه الموانئ، وهو ما أعطى أبعادا أخرى للإتفاق المتوصل إليه.

مبدئيا يعد ما تم التوصل إليه خلال تلك الفترة إنجازا قياسا على مستوى الصراع الحاصل، كما أنه أُعد يومها بادرة للتقليل من مخاطر أزمة الغذاء العالمية المتفاقمة جراء

من مستوى احتياطاتها الاستراتيجية من الحبوب بالتوازي مع تشديد الرقابة على عمليات التوزيع وتسقيف الأسعار، أما الزاوية الثانية فمرتبطة بالاعتماد الليبي الكبير على صادرات أوكرانيا من القمح بنسبة لا تقل عن ٤٠% خلال سنة ٢٠٢١ وهو ما رهن نسبي الأمن الغذائي الليبي بمخرجات الصراع الأوكراني، خاصة وأن توفر البدائل الآتية هو أمر يحمل في طياته صعوبات حتى في ظل توفر الحكومة الليبية على المقدرات المالية اللازمة لذلك (للمزيد عن ترتيب الدول العربية في مؤشر الأمن الغذائي العالمي راجع الشكل ٠٩).



الشكل (٠٩): ترتيب الدول العربية في مؤشر الأمن الغذائي العالمي لسنة ٢٠٢٢ (من على النقطة /١٠ التي يعد الاقتراب منها أكثر أمانا).

Source: deep knowledge analytics

دول الخليج:

رغم درجة الأمان التي يتمتع بها مستوى الأمن الغذائي في معظم دول الخليج لسنة ٢٠٢٢، حيث إستحوذت على الأربع مراتب الأولى كأكثر الدول العربية أمانا لسنة ٢٠٢٢ بالنسبة لكل من الامارات وقطر والبحرين وعمان على التوالي، تليها كل من السعودية والكويت في المرتبة السادسة والسابعة على التوالي، مقارنة بسنة ٢٠٢١ والتي إحتلت فيها أول ستة مراتب، إلا أن دول الخليج لن تكون في معزل عن الارتدادات غير المباشرة لأزمة الأمن الغذائي العالمي، قياسا على محدّات أخرى كارتفاع أسعار الحبوب وحالة التضخم التي يمر بها الاقتصاد العالمي وغيرها من محدّات، والتي عزّزتها نسبة الواردات العالية التي تعتمد عليها دول الخليج في سبيل تغطية استهلاكها الداخلي من الحبوب والتي وصلت لحد ١٠٠% في بعض الدول على غرار قطر والكويت والبحرين وفق تصنيف منظمة «الفاو» (FAO) لسنة ٢٠٢٠ (للمزيد

العالمية للغذاء ولو مؤقتا، بحكم السيناريوهات والتقلبات التي قد يشهدها الصراع الدائر في أوكرانيا مما سيؤثر حتما في الاتفاق الموقع، والتي كان تعليق روسيا لمشاركتها في هذا الاتفاق بعد هجمات تعرضت لها البحرية الروسية في جزيرة القرم أحد الأمثلة عليها.

تجددت المخاوف العالمية شهر نوفمبر الماضي مع قرب نهاية مدة الأربعة أشهر المحددة لصلاحيته للاتفاق، والتي ورغم نجاح أوكرانيا من خلالها في تصدير ما يزيد عن ١١ مليون طن من الحبوب (ما يقارب ٥٠٪ من صادرات أوكرانيا خلال نفس المدة قبل الحرب) إلا أن ذلك كان كفيلا بإعادة الهدوء للسوق العالمية للغذاء والتخفيف من تداعياتها على الأمن الغذائي العالمي، في ظل اتهامات متبادلة بين أطراف الصراع حول الوجهة الحقيقية غير المعلن عنها لشحنات الحبوب حيث تشير الأرقام إلى أن ٤٠٪ فقط من هذه الصادرات تم توجيهها للدول النامية في حين لم تتلقى الدول الأشد فقرا والتي هي أكثر عرضة لإنهيار أمنها الغذائي سوى ٣٪ من اجمالي الصادرات الأوكرانية وهو ما خلف انتقادات روسية كبيرة للغرب، وعلى العكس من ذلك انهالت كثير من الاتهامات الغربية لموسكو بسرقة الحبوب الأوكرانية، أدى ذلك بأوكرانيا لتقديم طلبات عدة للوسيط التركي والأممي بضرورة توقيف السفن التي تقع عليها هذه الشبهات، ما جعل المكاسب المحققة سابقا مهددة في حال ما فشلت جهود تمديد الاتفاق إلى مرحلة جديدة، دفع هذا الوضع جهود الوساطة للتحرك من جديد لإنقاذ الاتفاق وهو ما تم من خلال تمديد نفس الاتفاق وبنفس الشروط لأربعة أشهر إضافية سيتم خلالها توفير ممرات مائية آمنة لسفن شحن الحبوب إلى ثلاثة موانئ أوكرانية ستخضع لرفع جزئي للحصار الروسي عنها، مقابل التعهد بعدم مساس العقوبات الغربية بمنتجات روسيا الزراعية فضلا على التسهيلات المرتبطة بنقل وتسويق هذه المنتجات عالميا في ظل تخوف الشركات الدولية للنقل البحري الراغبة في العمل مع روسيا من هذه المسألة.

المحور الخامس: مستقبل أزمة الموانئ في ضوء تطورات الحرب الروسية الأوكرانية

رغم حزمات العقوبات الغربية المتتالية والكثيفة على الاقتصاد الروسي إلا أن المرونة الكبيرة التي أبان عليها إقتصاد روسيا أعطت أبعادا أخرى لأزمة الموانئ وتداعياتها على الأمن الغذائي العالمي، مفادها أنه لا يوجد في الأفق ما يدفع روسيا نحو التخفيف من وطأة حصارها للموانئ الأوكرانية، وبالتالي التقليل من تشددها خلال مرحلة ما بعد

تجميد صادرات أوكرانيا الغذائية، إلا أن تسارع الأحداث كان يُنذر بأن إستمرارية الاتفاق المتوصل إليه مرهونة بتطورات الصراع الدائر، وهو ما جعل القائم على الوساطة يعملون على أن يُلبى الاتفاق بشكل متوازن وواقعي مطالب الطرفين ووفق معادلة الربح للجميع رغم العراقيل المتوقعة والمرتبطة بأطراف دولية أخرى مستفيدة من ارتفاع أسعار الحبوب والأزمة الناجمة عنها، أمر إنعكس على طبيعة الاتفاق في حد ذاته والذي كان في أصله عبارة عن إتفاقيين الأول بين أوكرانيا وتركيا وبرعاية أممية (مدته أربعة أشهر قابلة للتجديد التلقائي) ويمكّن أوكرانيا من تأمين صادراتها من الحبوب عبر ممرات آمنة، فضلا عن التوافق حول انشاء مركز للتنسيق والرقابة في إسطنبول يكون مسؤولا عن تفتيش ومراقبة السفن وخاصة تلك العائدة للموانئ الأوكرانية، أما الاتفاق الثاني فتم توقيعه بين أطراف الوساطة وروسيا وهو مرتبط بتخفيف أو إلغاء العقوبات الغربية على صادرات روسيا من الحبوب والأسمدة، مقابل موافقة روسيا عن هذا الاتفاق.

أما عن الحسابات الاستراتيجية فالواضح أن كل الأطراف ستجني من عوائد هذا الاتفاق، فبالنسبة لروسيا ورغم أن طموحها كان أكبر مما تم التوصل إليه إلى أن استخدامها للإتفاق كدرع أمام العقوبات الغربية المستهدفة لقطاع الزراعة الروسي أتى أكله من خلال تفادي العقوبات الغربية لهذا القطاع، فضلا عن التسويق السياسي المرتبط بظهورها بمظهر الراغب في حل الأزمة الأوكرانية برمتها في حال ما تم الوصول إلى حد معين من التوافق مع الغرب، وهو ما عبّر عنه وزير الخارجية الروسي الذي أكد على أن الاتفاق يدحض الرواية الغربية التي تُحمّل روسيا «سيرغي لافروف» مسؤولية أزمة الغذاء العالمية، أما أوكرانيا فقد مكّنتها الاتفاق من توفير عائدات مالية هي في أمس الحاجة لها من أجل تغطية تكاليف الحرب المدمرة على اقتصادها وبنيتها التحتية، بعدما سمح لها بتصدير ما يقارب نصف صادراتها العالقة بحكم الحصار الروسي على موانئها والبالغة زهاء ٢٠ إلى ٢٥ مليون طن وفق ما صرّح به رئيس الوزراء الأوكراني «فلوديمير زيلينسكي»، أما عن أطراف الوساطة فقد زاد الاتفاق من أهمية الدور التركي إقليميا ودوليا كطرف يتمتع بقبول من معظم أطراف معادلة الصراع ويمكن التعويل عليه في إطار أي حل تفاوضي مستقبلي حول حل الأزمة الأوكرانية في حال ما توفرت الإرادة لذلك، كما أعطى الاتفاق نفسا إضافيا للعديد من الدول وبخاصة الدول النامية والفقيرة المرتهنة لصادرات أوكرانيا من الحبوب كون الاتفاق ساهم في التخفيف من حدة أزمة الغذاء العالمية المتفاقمة جراء الصراع في أوكرانيا والتي من صورها مساهمة الاتفاق في تهدئة أسعار الحبوب في السوق

وفي ضوء ما أبرزته إحصائيات سنة ٢٠٢٢ من تراجع رهيب في الصادرات الزراعية الأوكرانية وفي مقدمتها القمح، سواء بسبب تراجع الإنتاج الذي شهد انخفاضا حادا بأكثر من ٤٠% مقارنة بسنة ٢٠٢١ (٤٢ مليون طن سنة ٢٠٢٢ مقارنة بأكثر من ٨٠ مليون طن سنة ٢٠٢١) كأحد النتائج المباشرة للحرب بل وتركزها في المناطق الشرقية التي تعتبر المصدر الرئيسي لإنتاج القمح الأوكراني، ويزداد تأثير هذا العامل في ظل المستقبل المجهول إذا علمنا بأن ما بين ٢٠% و٣٠% من المناطق الأوكرانية المخصصة لحصاد الحبوب الشتوية (٥٠% من القمح الشتوي و٦٣% من الذرة) مهددة بحكم موقعها عند خطوط التماس (شرق أوكرانيا) بعدم جني حصادها، وحتى في حال نجح موسم الحصاد فإنها معرضة لعدم زراعتها مجدداً في فصل الربيع القادم، أو بسبب تعطيل روسيا للموانئ الأوكرانية ما أفرز تجميدا لما يقارب ٢٠ مليون طن بما يعادل ٣% من صادرات العالم من القمح خلال الستة أشهر الأولى من الحرب فقط.

ومن هنا يمكن وضع ثلاثة سيناريوهات رئيسية لمستقبل الوضع السائد حالياً:

السيناريو الأول: انتقال الصراع في أوكرانيا الى مستوى متقدم من العنف بما سيؤثر حتما على الاتفاقيات الحالية، خاصة في ضوء ضعف موقع الوسطاء وعدم امتلاكهم لآليات الضغط اللازمة على الأطراف المعنية بالصراع، وهو ما سيؤزم الوضع الغذائي أكثر وبخاصة في الدول العربية التي لا تمتلك مقدرات مالية كبيرة.

السيناريو الثاني: متعلق باستمرار الصراع في وضعه الحالي بما سيسمح باستمرار الاتفاقيات الحالية، وهو ما يعد متنفساً مؤقتاً لعدد الدول العربية وخاصة تلك الغير قادرة على توفير بدائل مستعجلة لوارداتها من الحبوب الأوكرانية.

السيناريو الثالث: متعلق بإتفاق أطراف الصراع على تسوية الوضع في أوكرانيا، وهو ما يعدّ إنفراجاً أمام الأمن الغذائي العربي، إلا أن هذا السيناريو يبقى بعيد المنال على الأقل في ظل معطيات الصراع الحالية، وإملاك الأطراف للقدرة اللازمة على الاستمرار في الصراع لمدة أطول وبخاصة في ظل تدفق الإمدادات العسكرية الغربية على أوكرانيا وازديادها كما ونوعاً مؤخراً.



أهمية توسيع الاعتماد على الزراعة المائية "الهيدروبونيكس" كونها تُوفر زهاء ٩٥% من مياه الري كما أنها زراعة صحية



نهاية صلاحية الاتفاقيات الحالية، خاصة في ظل فعالية عديد التدابير الاستراتيجية التي اتخذتها روسيا لمواجهة العقوبات كترسيمها لقرار دفع الدول غير الصديقة لثمن وارداتها من الغاز الروسي بالروبل وإلا ستتوقف الإمدادات وهو ما حصل لبولندا ورومانيا ودفع دولاً أوروبية أخرى للقبول بالشرط الروسي كإيطاليا والمجر، فضلا عن سقوط التوقعات التي كانت تشير الى تقلص الاقتصاد الروسي والنتائج القومي بمستويات مرتفعة تصل لحد ١٥%، وهي كلها عوامل ساهمت في تقوية الموقف الروسي.

في ظل هذه المعطيات يبرز التساؤل عمّا مصير الاتفاقيات الحالية التي تُعبّر مبدئياً عن الحد الأدنى من التوافق بين أطراف الصراع التي ستساهم في التقليل من تداعيات أزمة الموانئ على الأمن الغذائي العالمي؟، إلا أن الإجابة عن هذا التساؤل تبقى مرهونة في أحد أهم أبعادها بعيد المحدثات **أولها** تطورات الوضع في أوكرانيا أما **ثانيها** فمرتبط بمدى مناعة الاقتصاد الروسي في مواجهة العقوبات الغربية بما سيُغني روسيا عن تقديم تنازلات مهمة تقلل بموجبها من حصارها للموانئ الأوكرانية إلا إذا إرتبط ذلك بتنازلات غربية ملموسة في حجم وطبيعة العقوبات المتوالية على روسيا.

إستنتاجات وتوصيات:

جيو سياسيا ينتمي «صراع الموانئ» الحاصل الى منطقة البحر الأسود إلا أن تداعياته مَسَّت معظم دول العالم بل وحتى الدول الغنية التي كان يُرى أنها في منأى عن مثل هكذا تداعيات، مما جعل هذه الأزمة «روسية أوكرانية» المنشأ عالمية النتائج، رغم الاختلاف الحتمي في أثر هذه الأزمة كونها ستزيد من حجم التفاوتات العالمية، فتقلص إمدادات القمح سيؤدي على المدى الطويل الى توسع الفجوة بين الشمال الغني والجنوب الفقير، ومردً ذلك الى قدرة البلدان المتقدمة والغنية على استيعاب وتخزين معدلات عالية من المنتجات الزراعية مقارنة بالدول المتخلفة والفقيرة التي يبقى أمهلها الوحيد في الإعتماد على التضامن الدولي لسد حاجياتها الغذائية، ويزداد الأمر خطورة مع الارتفاع الكبير لمستوى الجوع في العالم والذي ووفق تقارير أممية صادرة عن «الفاو» الى ما يقارب ٨٢٨ مليون جائع سنة ٢٠٢٢ بزيادة قدرها ١٥٠ مليون جائع مقارنة بما كان عليه الحال قبل ظهور جائحة كورونا في حين يواجه زهاء ٥٠ مليون نسمة خطر المجاعة، كما أشار آخر التقارير الصادرة عن «الفاو» الى أن أكثر من ٣٤٩ مليون شخص في ٧٩ دولة في العالم يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد، ومن المرشح بقوة أن ترتفع هذه النسبة بشكل كبير جدا سنة ٢٠٢٣ في ظل تفاقم أزمة إنعدام الأمن الغذائي العالمي جرّاء غياب أي حل في الأفق للأزمة الأوكرانية، وهو ما دفع الأمين العام للأمم المتحدة «أنطونيو غوتيريش» بأن الصراع في أوكرانيا من الممكن أن يعرّض ١,٧ مليار نسمة لخطر الجوع، .

إن اندلاع صراع في منطقة تعد «سلة حبوب العالم» (World Grain Basket) يحمل من المخاطر الكثير على ملف الأمن الغذاء العالمي، ورغم أن بوادر إنعدام الأمن الغذائي كانت موجودة قبل اندلاع الأزمة الأوكرانية نتيجة الهشاشة التي كان يعاني منها النظام الغذائي العالمي بفعل الصراعات وتغيرات المناخ فضلا عن آثار جائحة «كوفيد ١٩» وتداعياتها على الاقتصاد العالمي شكّلت في مجموعها جملة من الاختلالات الهيكلية الخطيرة والراسخة منذ عديد السنوات، إلا أن اندلاع الصراع في منطقة تتسم بجملة من المزايا الاستراتيجية زاد من وطأة هذا الصراع على الأمن الغذائي لكثير من الدول، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة بتفاوت مقدرات الدول، إلا أنه في توسع مستمر اجتماعيا وجغرافيا.

وسط هذا التوسع تبرز المنطقة العربية كأحد المناطق المتضررة من وراء هذه الأزمة لأسباب تتمحور في مجملها حول اعتماد كثير من الدول العربية على الخارج لتحقيق



تعزيز العمل العربي التكاملي المشترك في مجال الزراعة في ظل توفر إمكانيات طبيعية هائلة لدول عربية



أمنها الغذائي (مصر الأولى عالميا وافريقيا والجزائر الخامسة عالميا والثانية افريقيا، في استيراد القمح)، فضلا على اعتماد معظم الدول العربية على صادرات روسيا وأوكرانيا لتحقيق أمنها الغذائي وعدم قدرة هذه الدول على توفير بدائل آنية لهذه المصادر خاصة وأن بعض هذه الدول لا تمتلك المقدرات المالية اللازمة لمواجهة التداعيات الناجمة عن هذه الأزمة وفي مقدمتها ارتفاع أسعار المواد الغذائية وارتفاع أسعار النقل (التكاليف اللوجستية) مثل (تونس، لبنان، السودان، الأردن)، فضلا عن غياب الاستقرار السياسي والأمني في بعض الدول (اليمن، سوريا، ليبيا، العراق)، في حين تبرز دول الخليج كأقل الدول العربية تضررا نتيجة توفر المقدرات المالية اللازمة لمواجهة تقلبات سوق الغذاء العالمي كما أن هذه الدول وبإستثناء المملكة العربية السعودية هي دول تتسم بقلّة الكثافة السكانية مكا ساهم في التقليل من وطأة هذه الأزمة عليها، وهي كلها معايير يمكن الأخذ بها كمؤشرات لقياس مدى التفاوت في تأثير الدول العربية بأزمة الأمن الغذائي العالمي.

ورغم غياب أفق حلّ الأزمة الحالية على المدى القريب بشكل أصبح معه تحقيق الأمن الغذائي أمر بعيد المنال وسط الظروف الحالية التي توحى في مجملها الى تفاقم الأزمة الغذائية العالمية خلال سنة ٢٠٢٣ وتوسع خارطة مخاطرها والتي حددتها منظمة «الفاو» في سبعة أنماط من المخاطر كانت موجودة قبل اندلاع الأزمة الأوكرانية إلا أن الأخيرة عززتها وهي: مخاطر الإنتاج الغذائي العالمي/ مخاطر الطاقة/

مخاطر التجارة الدولية/ المخاطر اللوجيستية/ مخاطر تقلبات أسعار الغذاء/ مخاطر سعر الصرف والنمو الاقتصادي/ المخاطر الإنسانية الناجمة عن انعدام الأمن الغذائي وإمكانية انجرار الأزمة نحو مجاعة تضرب عديد الدول خاصة تلك المتسمة بارتفاع معدلات الفقر.

وسط هذه الظروف يُصبح من الضرورة الحتمية والحيوية تبني عديد الدول العربية وبخاصة تلك الأكثر تضررا من هذه الأزمة لرؤية استراتيجية مغايرة من أجل التعاطي مع تداعيات الصراع الدائر في أوكرانيا على أمنها الغذائي خاصة، ومواجهة أزمة وهن النظام الغذائي العالمي عامة، مما يُفرض لتحسن مؤشرات أمنها الغذائي والتقليل من وطأة هذا الوضع الدولي عليها، خاصة وسط اختلاف مستويات القدرة على مواجهة هذا الوضع بين دولة وأخرى، فعلى سبيل المثال ورغم أن مصر والجزائر تعد من أكثر الدول العربية استيرادا للقمح إلا أن قدرتهم على التكيف وفرصهم في مواجهة الأزمة تبدوا أكثر بكثير من دول عربية أخرى هي أقل استيرادا منهما على غرار اليمن وتونس ولبنان وغيرها، والسبب هو التفاوت في المقدرات الإنتاجية المحلية والمقدرات المالية والقدرة على توفير البدائل.

لمواجهة تداعيات الأزمة الأوكرانية على الأمن الغذائي العالمي وسيناريوهات تطورها مستقبلا تبرز العديد من الحلول التي يمكن للدول العربية وبخاصة تلك الأكثر تضررا الاستناد إليها والتي منها:

بالنسبة للجهات الرسمية المسؤولة على رسم السياسات الحكومية العامة تبرز أهمية وضع خطط قصيرة المدى لمواجهة تداعيات الأزمة الأوكرانية على الأمن الغذائي للدول العربية، والمرتبطة أساسا بكيفية ضبط الأسعار المرتفعة على المستوى المحلي وتدابيراتها على الطبقات المجتمعية الهشة لهذه الدول، وهذا لن يكون إلا عبر:

- محاربة كل أشكال المضاربة وتأمين الإمدادات لكل المناطق درءا لأي فائض اجتماعية وسياسية

- زيادة حجم ومستوى المعروض من هذه السلع تماشيا مع الحدود الدنيا مع حجم الطلب

- تحسين النظم الغذائية وتفعيل سياسات محاربة التبذير والاسراف عبر تحديد حصة كل فرد من هذه السلع وترشيد الثقافة الاستهلاكية للفرد

- توسيع دائرة المصادر الغذائية خارج دائرة الاعتماد الكبير

على المنتجات الزراعية عبر زيادة الاعتماد على المنتجات البحرية والثروة السمكية خاصة وأن معظم الدول العربية تمتلك إطلالات بحرية واسعة نسبيا بل إن بعض هذه الإطلالات تعتبر من أغنى السواحل من ناحية الثروة السمكية على غرار سواحل الدول المغربية.

- العمل على تنويع خارطة الإمدادات الغذائية بشكل يعالج مسألة الإرتهان لطرف دون آخر (حوالي ٠٣ مصادر مختلفة على الأقل)، حيث تبرز دول مثل الهند (ثاني أكبر منتج للقمح في العالم بعد الصين) والتي ورغم تجميد صادراتها الخارجية مؤخرا بسبب تخوفاتها من ارتفاع معدلات استهلاكها الداخلي إلا أنها تبقى من الأطراف المعول عليهم لتنويع مصادر الواردات العربية من القمح، كما تبرز دول مثل أستراليا وكندا والأرجنتين وبعض الدول الأوروبية كأحد الأطراف المعول عليها وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة بين كل طرف وآخر.

أما على المدى الطويل فتبرز حتمية تبني خطط استراتيجية لتعزيز الإنتاج المحلي عبر زيادة:

- دعم قطاع الزراعة والرفع من قيمة العقود الحكومية مع المنتجين المحليين وإعطاء الأولوية التفضيلية للمنتج المحلي

- دعم البرامج الإصلاحية المرتبطة بإستغلال وتحسين المقدرات الزراعية في الدول العربية

- تعزيز دور التكنولوجيا الحديثة في قطاع الزراعة عبر تعزيز العلاقة مع المنظمات الدولية ذات الشأن فضلا على تعزيز دور القطاع الخاص.

- توسيع الاعتماد على الزراعة المائية «الهيدروبونيكس» التي تُشير معظم التقارير المهتمة بالشأن الزراعي الى أنها تُوفر زهاء ٩٥٪ من مياه الري، فضلا عن أنها زراعة صحية كونها تتحدى الآفات بدون استخدام المبيدات وهو ما يقلص من التكاليف الزراعية الإضافية المرتبطة بالمبيدات

- العمل على نشر والتوعية بالثقافة الاستهلاكية الصحية المرتبطة بسوء التغذية وتدابيرها على باقي القطاعات الحكومية على غرار ارتفاع الانفاق على قطاع الصحة الذي يعتبر من مخرجات سوء التسيير الغذائي

- تعزيز العمل العربي التكاملية المشترك في مجال الزراعة في ظل توفر دول عربية معينة على إمكانات طبيعية هائلة (احتياطات مائية جوفية - أراضي خصبة صالحة للزراعة) لكن مع الافتقار الى المقدرات المالية والتكنولوجية اللازمة وهو ما



العمل على تنويع خارطة
الإمدادات الغذائية بشكل يعالج
مسألة الارتهان لطرف دون آخر
حوالي ٣ مصادر مختلفة على الأقل



يمكن أن تُعطيّه دول عربية أخرى تتوفر على هذه المقدرات وخاصة المالية منها، بما سيزيد من فرص بناء شراكة استراتيجية قائمة على المصلحة المشتركة في حال ما توافرت الإرادة السياسية اللازمة لمثل هذه الرؤية الاستراتيجية.

ختاماً يعتبر تبني منهجاً شاملاً تشترك فيها كل الأطراف المعنية بالأزمة سواء منها الحكومية أو تلك المرتبطة بالقطاع الخاص فضلاً على مؤسسات المجتمع المدني وهي الأضلاع الثلاثة التي تقوم عليها برامج الحوكمة الرشيدة في أي دولة كانت، والتنسيق بين هذه جهود هو السبيل الحتمي لمواجهة تداعيات أزمة الغذاء العالمية على الدول العربية، بغض النظر عن التفاوت النسبي بين هذه الدول والذي يؤثر في سبل المواجهة الآتية لهذه الأزمة أما على المدى المتوسط والبعيد فالكل معني بضرورة تبني الرؤية الاستراتيجية الأنف ذكرها.



(1) Food and Agriculture Organization of the United Nations Reports and Indicators

<http://www.fao.org>

Reports and Indicators of World Food Programme (2)

[/https://ar.wfp.org](https://ar.wfp.org)

(3) Reports International Grains Council

<https://www-igc-int>

(4) World Bank Group Analysis

[/https://blogs.worldbank.org](https://blogs.worldbank.org)

(5) Reports of the United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs

<https://www.unocha.org>

(6) Integrated Food Security Phase Classification (IPC) (The global global patent platform:

<https://www.ipcinfo.org/ipc-country-analysis/detail-map/en/c/1155480/?iso3=YEM>

(7) The Observatory of Economic Complexity (OEC)

[/https://oec.world](https://oec.world)

(8) Rome Statute of the International Criminal Court

<https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/RS-Eng.pdf>

(9) The Geneva Conventions of 12 August 1949

<https://www.icrc.org/en/publication/0173-geneva-conventions-august-12-1949>



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

www.grc.net